الأمم المتحدة



Distr.: General
22 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات الإعلامية التي قدمها السفير فيليب كريدلكا، الممثل الدائم لبلجيكا، ورئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، ورئيس فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، والسفير ديان تريانشاه دجاني، الممثل الدائم لإندونيسيا، رئيس لجنة مجلس الأمن بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)؛ والسفير كريستوف هويسغن، الممثل الدائم لألمانيا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)؛ والسفير غونتر ساوتر، نائب الممثل الدائم لألمانيا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا؛ والسفير خوسي سينغر وايسينغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي؛ ومن السفير جيري ماثيوز ماتجيلا، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا ورئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، فيما يتصل "بإحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن" عن طريق التداول بالفيديو عقدت يوم الأربعاء 16 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن



20-17609 (A) 231220 140121



المرفق الأول

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، ورئيس فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح

[الأصل: بالفرنسية]

تشرفت خلال الأشهر الأخيرة بأن أشغل منصب رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ومنصب رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، والميسر لتنفيذ القرار 2231 (2015) بشأن إيران.

وقد كان لبلجيكا شرف خدمة هذه الهيئات الثلاث لمدة سنتين، وأشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لتقديم ملاحظاتي بشأن تلك الولاية، ونحن نستعد للترحيب بالأعضاء الجدد وتسليم هذه المهام لهم.

لقد كان شرفا لي أن أشغل منصب ميسر لتنفيذ القرار 2231 (2015). وفي إطار الاضطلاع بتلك المهمة، تمكنت من الاعتماد، أولا، على العمل الممتاز الذي قامت به هولندا ثم بلجيكا بوصفهما ميسرين، وثانيا، على الدعم الثابت من جانب الأمانة العامة.

وخلال فترة ولايتي، كان هدفي هو دعم وتحسين تنفيذ القرار بالنيابة عن مجلس الأمن، تمشيا مع المبادئ التوجيهية الثلاثة الموروثة عن سلفي الهولندي: أولا، تيسير الحوار بين الأطراف؛ ثانيا، الشفافية في عملنا؛ وثالثاً، تعزيز التجارة في إطار سلسلة الإمداد.

إننا ندرك جميعا السياق الصعب الحالي لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) – انسحاب الولايات المتحدة، وتخلي إيران المتتالي عن التزاماتها، وموقف الولايات المتحدة من القرارات السابقة للجنة المنشأة عملا بالقرار 1737 (2006) بشأن إيران. وفي ظل هذه الظروف، بذلت بلجيكا قصارى جهدها للقيام بدورها كوسيط نزيه بين مختلف الأطراف. وإنني على اقتناع بأن الحفاظ على الإطار بدون تغيير يمهد الطريق للدبلوماسية.

وإذ أترك هذا الدور ، فإنني مقتنع أكثر من أي وقت مضى بأننا بحاجة إلى استجابة مشتركة من المجلس لمسائل السلم والأمن الدوليين، وخطة العمل هي إحدى هذه الاستجابات الرئيسية وواحدة من قصص النجاح الكبيرة لعدم الانتشار النووي والحوار والدبلوماسية. وتشكل حجر الزاوية في تعددية الأطراف، والسلام والأمن الدولي. ولذلك، لا يسعني إلا أن أشجع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على اتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم وتعزيز تنفيذها.

وترأست بلجيكا أيضا الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وقد بنيت على عمل سلفي، السويد، لمتابعة خطة عمل استباقية وطموحة.

إن استمرار تقويض القانون الدولي الإنساني أمر يبعث على القلق العميق، والأطفال هم أول الضحايا. وهذا أمر غير مقبول، ونتقاسم المسؤولية عن التصدي له على وجه السرعة. وشكلت وحدة مجلس الأمن ودعمه القوي لولاية الفريق العامل تشجيعا دائما. واتخذنا خلال العامين الماضيين، قرارات بشأن جميع الحالات القطرية تقريبا، بما في ذلك الحالات التي لا يزال المجلس نفسه منقسما بشأنها، مثل ميانمار

وسورية. وعززنا من خلال بيانين رئاسيين - S/PRST/2020/3، الذي اعتمد في شباط/فبراير بحضور ملك وملكة بلجيكا، و S/PRST/2020/8، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر تحت رئاسة نيجيريا للمجلس، التركيز على الهجمات على المدارس وحماية الأطفال في عمليات الوساطة.

ويجب أن نواصل تحسين أثر الفريق العامل. ولا يزال من الضروري إجراء متابعة أوثق للقرارات، سواء في نيويورك أو في البلدان المعنية، بمبادرة من سفاراتنا الثنائية على سبيل المثال. وبالمثل، يجب في رأيي استمرار مشاركة الفريق العامل المباشرة مع أفرقة العمل القطرية وسلطات البلدان المعنية، ومواصلة تطويرها. وينطبق الأمر نفسه على الزيارات القطرية المنتظمة، مثل تلك التي نظمناها إلى مالي في شهر كانون الأول/ديسمبر 2019، وعلى زيادة وعي المجتمع المدني. ويجب علينا أيضا أن نحافظ على نزاهة وحياد آلية الإدراج في القائمة.

ولا يمكن أن تقتصر الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح على الفريق العامل وحده، ويجب على المجلس أن يواصل تعميم مراعاة حماية الطفل في جميع أعماله من خلال ضمان وجود قدرة مكرسة في بعثات الأمم المتحدة، ومن خلال التشديد على حماية الطفل خلال الاجتماعات والزيارات القطرية.

وأشكر جميع أعضاء المجلس على التزامهم بالعمل المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح. وأود الإعراب عن امتناني الخاص لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح الذي ترأسته السيدة فيرجينيا غامبا دو بوتغييتر بتفان وحكمة، وكذلك اليونيسيف وإدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على تعاونهم القيم والوثيق. وهم يمثلون معا ما أسميها الأمم المتحدة ومجلس الأمن في أفضل حالتيهما. وسأنشر بعد ذلك، عن طريق رئيس المجلس، لمحة عامة أكثر تفصيلا للدروس المستفادة والتوصيات.

وأخيرا، شهدنا خلال العامين الماضيين التقدم المحرز فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على الصومال. فعلى سبيل المثال، تم تمديد الرفع الجزئي لحظر الأسلحة المفروض على السلطات الصومالية. أما فيما يتعلق بأحكام الحظر، فقد تم توضيحها وتوحيدها في القرار الوحيد 2551 (2020). بالإضافة إلى ذلك، وبناء على توصيات فريق الخبراء، قرر المجلس أيضا أن يخضع للحظر بعض المنتجات المستخدمة في صنع المتفجرات، التي وضعت بشأنها مذكرة للمساعدة في التنفيذ، وهي متاحة لجميع الدول الأعضاء على الموقع الشبكي للجنة.

واجتمعت اللجنة بصورة غير رسمية في 10 مناسبات برئاسة بلجيكا، بما في ذلك اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو، وتناولت أكثر من 50 إخطارا. وعقدت اللجنة حوارين مع السلطات الصومالية، ناهيك عن زيارة العمل التي نظمتها الرئاسة إلى مقديشو في كانون الثاني/يناير 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة أصبحت أكثر اهتماماً بالقدرات التمويلية لحركة الشباب وبأساليب الحد منها بسبب العمل الممتاز في مجال التحقيق والتحليل الذي قام به فريق الخبراء.

وكانت العلاقة بين فريق الخبراء والحكومة الاتحادية الصومالية محط اهتمام طوال فترة ولايتنا. وقد أسهمنا جميعاً في تعزيز علاقة العمل هذه ذات المنفعة المتبادلة. ويحدوني الأمل في أن يستمر هذا التعاون ويزداد قوة. وإذ يتم أحيانا التصدي لمسائل حساسة، أود أن أشيد بالالتزام الذي أظهرته الحكومة الاتحادية الصومالية في حوارها مع اللجنة والفريق بشأن هذه المسائل.

وأود أن أشــــدد على نقطة أخيرة. إن مصـــــطلح "نظام الجزاءات" مؤســــف. وينبغي التذكير بأن المجلس لا يفرض جزاءات على الصــومال، بل يفرض جزاءات على من يشـكلون تهديداً للســلام والأمن في الصـومال – وهذا فرق حاسم. وعلاوة على ذلك، يتطور نظام الجزاءات أيضـاً ليتكيف مع التهديدات الحالية. وفي الختام، إنه أداة لدعم الســلام والأمن في الصــومال. ولا يمكن تحســينه إلا بتعاون الجميع بغية تحقيق أهدافه بسرعة أكبر.

وأخيراً، أود أن أُدلي بملاحظتين عامتين إضافيتين وأخرى أكثر تحديداً.

أولاً، لقد أولت بلجيكا طوال فترة ولايتها أهمية خاصــة لاحترام الضــمانات الإجرائية – "الأصــول القانونية المرعية" – في سـياق تنفيذ مختلف نظم الجزاءات التي يفرضــها مجلس الأمن. وفي ذلك الصــدد، نأمل أن يتمكن أعضـــاء المجلس من الالتزام بمواصـــلة جعل جزاءات الأمم المتحدة أكثر فعالية من خلال دراسة سبل وجود إجراءات أكثر إنصافاً وشفافية.

ثانياً، تجدر الإشارة إلى عبء العمل الثقيل الذي ينطوي عليه ترؤس هيئة فرعية، ولا سيما بالنسبة للبعثات التي تضـم أفرقة أصـغر حجماً. لذلك تدعو بلجيكا إلى توزيع أكثر إنصـافاً لرئاسـة الهيئات الفرعية بين الأعضاء المنتخبين والدائمين في المجلس.

ثالثاً، وبشـكل أكثر تحديداً، ترأسـت بلجيكا بصـفة مؤقتة هيئة فرعية أخرى هي لجنة الأمم المتحدة للتعويضـــات، التي تتناول التعويضـــات المســتحقة على العراق للكويت منذ الحرب بين هاتين الدولتين. وهي هيئة فرعية تابعة للمجلس كثيراً ما تُهمَل إلى حد ما لســـوء الحظ لأن مقرها في جنيف وهي لجنة مطالبات ذات طابع اكتواري. بيد أني أود أن أذكرها اليوم لأن من المرجح أن يشرف الرئيس القادم على الدفعة النهائية للتعويضـــات المذكورة، وبالتالي إنهاء لجنة الأمم المتحدة للتعويضـــات، الأمر الذي ســيتطلب بلا شـك قراراً مخصصاً من مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لتفاني الزملاء في الأمانة العامة واقتدارهم، وهم الذين كان دعمهم حاسماً.

وأتمنى لخلفائي كل النجاح. وســنواصــل، من خلال التعاون الوثيق، تحقيق انتقال ســلس لولاياتنا وسنظل تحت تصرفهم خلال هذه المرحلة وما بعدها.

وأخيراً، أود أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى دليل أفضـل الممارسـات لرؤسـاء وأعضـاء لجان الأمم المتحدة للجزاءات، الذي أعدته بلجيكا ودول أعضـــاء أخرى. ونأمل أن يكون هذا الدليل أداة مفيدة لإعداد رؤساء اللجان وأفرقتهم في المستقبل.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011)، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)

أود أن أشكرك، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة الإحاطة هذه لتسمح لي بأن أشاطركم بعض الأفكار الشخصية بصفتي رئيساً لثلاث من الهيئات الفرعية للمجلس، وهي لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011) ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004).

قبل عامين قام السفيران، عمروف الممثل الدائم لكازاخستان وساشا سيرجيو يورينتي سوليس الممثل الدائم لبوليفيا، اللذان سبقاني في رئاسة اللجنة بتذكيرنا ببعض الانتقادات التي كانت تتلقاها اللجان الفرعية عادة من الدول الأعضاء بشأن الافتقار إلى الشفافية والإنصاف والمساءلة في عمل اللجان. لقد أخذنا هذه الآراء على محمل الجد.

واستجابة لذلك، حاولت أن أكون صريحاً وشفافاً ومنصفاً وتمسكت بقوة بقواعد وإجراءات اللجان. ويثبت سجل إنجازاتنا أننا بذلنا جهداً إضافياً في المشاورات السياسية لإيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى توافق في الآراء بغية التقريب بين مختلف وجهات النظر لضمان فعالية أداء النظم، من البت في حالة اجتماع أثناء الجائحة إلى عملية البت في إدراج الأفراد في لوائح الجزاءات، على سبيل المثال.

أما بعد، فيسعدني أن أبلغكم بأن لجنة القرار 1267 كانت أول لجنة جزاءات تمكنت من عقد اجتماع عبر التداول بالفيديو أثناء جائحة مرض فيروس كورونا. وبعد مشاورات واستناداً إلى حلنا الإبداعي للمشكلات واتخاذنا للقرارات جماعياً، ودون المساس بقواعدنا ومبادئنا التوجيهية، اتفق أعضاء اللجنة على الاجتماع افتراضياً لمناقشة عدة مسائل تتعلق بتنفيذ ولايتنا، بما في ذلك تقارير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، وأمين المظالم، فضلاً عن التهديد العالمي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بلجنة القرار 1267، اختتمنا أيضاً بنجاح خلال عامي 2019 و 2020 استعراضنا لقائمة الجزاءات من أجل تحديثها بأحدث المعلومات وأكثرها موثوقية. وإنني فخور بأن أبلغكم بأننا تلقينا هذا العام عدداً قياسياً من الردود بفضل استمرار دعم ومساهمات الدول الأعضاء.

أما بالنسبة للجنة القرار 1988 فإن أحد أهدافها الرئيسية، كما يعلم المجلس، هو دعم عملية السلام والمصالحة في أفغانستان. ولا نسهم في تحقيق ذلك من خلال أنشطة الإدراج في القائمة والرفع منها وحسب، ولكن أيضاً من خلال عملية منح الإعفاءات لتمكين الأفراد المدرجين في القائمة من الانخراط في أنشطة السلام والمصالحة. وبناء على ذلك، هناك الآن 14 فرداً مدرجون في القائمة مُعفون من حظر السفر للمشاركة في محادثات السلام في مجموعة من البلدان حتى كانون الثاني/يناير من العام المقبل.

ونعتقد أن استمرار تعاون اللجنة ووحدتها شرط مسبق لمواصلة تطوير عملنا الهام. وإنني أثني على أعضاء اللجان لما بذلوه من جهود للحفاظ على مصداقية اللجان ومكانتها.

ونحن بحاجة إلى أن تتحد اللجان مرة أخرى لدعم مسعانا المشترك لزيادة الشفافية والإنصاف والفعالية في لجان الجزاءات، الذي يتفاوض خبراؤنا بشأنه حالياً. وسيكون هذا إنجازاً مشتركاً لنا ومعلماً هاماً للجان.

وفيما يتعلق بلجنة القرار 1540، بدأت رئاستي في وقت فريد يسبق الاستعراض الشامل والموعد النهائي لتجديد الولاية في نيسان/أبريل 2021. ولذلك حددتُ ثلاث أولويات هي: زيادة الإبلاغ من جانب الدول، وزيادة الوعي، وعملية الاستعراض الشامل نفسها.

لقد بذلنا جهداً إضافياً من أجل تلك الأولويات. وقد أثرت في جميع اجتماعاتي الثنائية تقريباً مسائل ذات صلة بالقرار 1540. وحضرتُ مناسبات استراتيجية ذات صلة بالقرار 1540 وأرسلتُ رسائل بالفيديو لضمان إيصال صوت لجنة القرار 1540. كما قمنا بتيسير المناقشات من أجل الاعتماد المبكر للوثائق الشاملة المتصلة بالاستعراض. وقد شهدنا حتى الآن تعليقات إيجابية. وفي جملة أمور، خفضنا عدد الدول المقصرة في الإبلاغ من 11 دولة إلى 9 دول، كما قمنا بزيادة عدد التقارير المقدمة من الدول وكذلك من المنظمات الدولية زيادة كبيرة. وخلال السنتين الماضيتين، تلقت اللجنة 58 تقريرا وطنيا مستكملا و 66 ردا على مصفوفات اللجنة و 12 رأيا بشأن الاستعراض الشامل، فضلا عن تسجيل زيادة بنسبة 20 في المائة في نقاط الاتصال. وهذه الأرقام هي من بين أعلى عدد من التقارير التي تلقتها اللجنة على الإطلاق.

وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل، بدأ الإعداد والعمل في العام الماضي باعتماد ورقة الطرائق والأنشطة المقررة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت اللجنة أول مشاورات مفتوحة مع الدول والمنظمات الدولية. وعلى الرغم من التأجيل والتحديات بسبب كوفيد-19، بذلنا قصارى جهدنا لكي يكون في مقدور الرئيس الجديد، وكذلك اللجنة، مواصلة العمل في عام 2021. وقد استكملت اللجنة معظم أعمال تحديث مصفوفة التنفيذ الوطنية. ولضمان الانتقال السلس، أجرت اللجنة مناقشات لتعريف الأعضاء الجدد بذاكرتنا المؤسسية.

وفيما يتعلق بالمسائل التنظيمية الداخلية، يسرني أن أبلغكم بأننا قمنا خلال رئاستنا بتيسير عملية شفافة في فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1540 وعملية اختيار المنسقين التابعين لها. ويسرني أيضا أن أبلغكم بأن اللجنة اعتمدت إجراءات ونماذج مبسطة، لا سيما لتجهيز المراسلات، من أجل زيادة الكفاءة وتسريع الاستجابة من جانب اللجنة.

ولا بد لي من أن أقرّ بمدى تأثير كوفيد-19 على عمل اللجنة. ولمجرد إلقاء نظرة على البيانات حتى الآن، فقد أرسلت اللجنة 489 مذكرة داخلية و 82 رسالة في عام 2020 مقابل 760 مذكرة داخلية و 351 رسالة في عام 2019. غير أننا حافظنا على الاتساق في أرقام المذكرات الشفوية التي أرسلتها اللجنة - 626 مذكرة شفوية في عام 2019 و 667 مذكرة شفوية في عام 2019. كما سجلنا انخفاضًا في مشاركتنا في الأحداث الخارجية، من 59 في عام 2019 إلى 19 في عام 2020، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى إلغاء معظم الأحداث المخطط لها من قبل الجهات المضيفة وعدم تمكن خبرائنا من السفر.

غير أننا بذلنا قصارى جهدنا لضمان أن تتمكن اللجنة من ممارسة ولايتها. ففي بداية الجائحة، أعددنا كل شيء كتابيا، بما في ذلك إحاطتي السنوية إلى المجلس بصفتي رئيس اللجنة، للوفاء بالموعد

النهائي المحدد في القرار. وعقدنا أيضـــا العديد من الاجتماعات عن طريق التداول بالفيديو. وفي نهاية المطاف، عندما سمحت الحالة ومع التقيد ببروتوكولات صـارمة للصـحة والسـلامة، كانت لجنة القرار 1540 أول هيئة فرعية تعقد اجتماعا بالحضور الشخصي في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

وفيما يتعلق بموضـــوع التوصـــيات، وعلى غرار زملائي البلجيكيين، فإننا نؤيد الرأي القائل بوجود حاجة إلى تقســيم عادل للعمل في رئاســة اللجان. وينبغي لجميع أعضـــاء المجلس، بمن فيهم الأعضـــاء الدائمون، أن يرأسوا اللجان وأن يتقاسموا المسؤولية والعبء. وهذه نقطة هامة أود أن أشدد عليها. وأود أيضا أن أوصي بتجديد المبادئ التوجيهية للجان واللجان الفرعية، حيث أنه قد انقضى وقت منذ مناقشتها ولم يجر تكييفها مع التحدي الحالي. ويجب على المجلس وهيئاته الفرعية تجنب التعرض للانتقاد من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس. وقد حان الوقت لكي نجدد أنفسنا؛ وحان الوقت للحاق بالعصر الحديث.

وأود، باســم وفد بلدي، أن أشــكر منســق وأعضــاء فريق الدعم التحليلي ورصــد الجزاءات وأمين المظالم وأعضــاء مكتبه وفريق خبراء لجنة القرار 1540 على دعمهم وتعاونهم. وأود أيضــا أن أشـكر مكتب شـؤون نزع السـلاح وإدارة الشـؤون السـياسـية وبناء السـلام وغيرهما من هيئات الأمانة العامة على دعمهم للجنة. كما أود أن أشكر أعضاء اللجنة، ومن خلالهم، السفراء. وأطلب إليهم أن يبلغوا خالص تقديري لجميع خبرائهم في اللجان الذين كانوا مؤثرين في ضــمان أن تتمكن اللجان من الاضــطلاع بولاياتها. وأود أيضــا، بصــفتي الوطنية، أن أشـكر جميع الرؤسـاء المنتهية ولايتهم للهيئات الفرعية، وكذلك الميسـر، على قيادتهم خلال العامين الماضـيين. كما أتمنى للرؤساء المقبلين للجان والأعضاء الجدد كل توفيق في عملهم مستقبلا في اللجان.

أخيرا، أود أن أشيد بخبراء البعثة الإندونيسية المسؤولين عن هذه اللجان، ريانول مونياه سانغادجي وهاريو بودي نوغروهو، اللذين عملا بجد لضــمان أن نتمكن من الاضــطلاع بولاياتنا بصــفتنا الرئيس على أفضل وجه ممكن. ونحن نحاول دائما بلورة توافق في الآراء ونحاول دائما أن نضمن قيامنا بواجباتنا.

وكما يقول المثل، لكل شـــيء نهاية. وأنا أتنحى بتواضـــع وأتمنى أن يقوم الرئيس الجديد بما هو أفضل.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)

في غضون أسبوعين، سأكمل ولايتي بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأود أن أستهل بياني بتحذير. إن التغطية الإعلامية للتهديد الذي تشكله برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وبرامجها للقذائف التسيارية على السلام والأمن الدوليين لم تحظ بنفس الاهتمام الجماهيري خلال السنوات الأخيرة، ولكن غياب الأنباء السيئة ليس خبرا جيدا. فلم نشهد إجراء كوريا الشمالية لأي تجارب نووية منذ عام 2017. وكان آخر إطلاق للقذائف التسيارية في الربيع. ومع ذلك، تواصل بيونغ يانغ بناء ترسانة نووية تشكل تهديدا لجيرانها ويمكن أن تكون لها عواقب عالمية مدمرة.

ولا يزال برنامج القذائف التسيارية ساريا بالكامل. فقبل شهرين فقط، عرضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية جديدة عابرة قارات خلال عرض عسكري في بيونغ يانغ. وفيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، فإن كوريا الشمالية تظل أخطر تهديد عالمي.

لقد كان موقف ألمانيا إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتا طوال فترة عضويتنا في المجلس. فقد دفعنا باتجاه حمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزامها بتفكيك برامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ويجب أن يستمر هذا الضغط على بيونغ يانغ.

إن بياني اليوم يتيح فرصة نادرة لعموم أعضاء الأمم المتحدة وللجمهور عامة للخرج بلمحة عن عمل لجنة القرار 1718 ومجلس الأمن، حيث تُعقد الاجتماعات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عادة خلف أبواب مغلقة. وهناك حجج وجيهة لعقد الاجتماعات بهذه الطريقة، حيث أن الجلسات المغلقة تسمح لأعضاء مجلس الأمن بأن يعملوا بطريقة أكثر انفتاحا وبشكل غير رسمي، وهو ما يتعذر القيام به لو كانت الجلسات علنية. ولا أذكر ذلك إلا لأنني لا أريد أن يُفسر الشكل المغلق باعتباره عدم إدراك لحجم التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية وانتهاكاتها الصارخة والفظيعة لحقوق الإنسان.

فخلال العامين الماضيين، تغيرت طريقة تصرف بيونغ يانغ على الساحة الجيوسياسية، ولكن نواياها لم تتغير. ولا يعني عدم حدوث استفزازات كبيرة أننا صرنا أقرب إلى الحل السياسي. فحكومة كيم جونغ أون ترفض المشاركة بصورة مجدية. وما لم يتغير ذلك، لا يوجد مبرر لتغيير مجلس الأمن لتدابير الجزاءات الحالية.

أود اليوم أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية. أولا، سأبلغ عن عمل اللجنة خلال السنتين الماضيتين. وبعد ذلك سأقدم ملاحظات بشأن الطريقة التي يسيّر بها مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له أعمالها بصفة عامة. وثالثا، سأطرح عليكم أفكاري بشأن التغييرات اللازمة لتحسين نظام الجزاءات في المستقبل.

وعند تقييم عمل اللجنة، تظهر الحصيلة نتائج متفاوتة. فقد تمكنا من التمسك بنظام الجزاءات الحالي، ولكن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إضافة أشخاص جدد أو كيانات جديدة

إلى قائمة الجزاءات على الرغم من وجود أدلة وافرة على مواصلة الأفراد والشركات الخاصة التحايل على الجزاءات.

ومنذ عام 2017، لا يزال يُحظر شحن عدد كبير من المواد الخام والآلات الصناعية، وغيرها من المواد التي يمكن استخدامها في البرامج غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونظرا للعدد القليل من البلدان التي أبلغت عن إعادة مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يتم استغلالهم كعمالة رخيصة في الخارج إلى وطنهم، أود أن أذكر جميع الدول الأعضاء بذلك الالتزام. ويمكن الاطلاع في موقع اللجنة على شبكة الإنترنت على لمحة عامة عن قرارات مجلس الأمن التي تطالب الدول الأعضاء بتقديم تقارير وطنية في هذا الصدد.

ويظل استيراد المنتجات النفطية المكررة محصورا في 000 500 برميل في السنة. وقد شكلت هذه المسألة عقبة رئيسية في عمل اللجنة، ولكنني سأعود إلى ذلك بعد قليل.

ويقوم فريق الخبراء الذي يساعد لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار 1718 (2006) بنشر تقارير مرتين في العام. وتتضمن التقارير توصيات بشأن الأشخاص والكيانات الذين ينبغي إضافتهم إلى قائمة الجزاءات. فعلى سبيل المثال، هناك أدلة واسعة النطاق على عمليات نقل البنزين والديزل والمنتجات النفطية الأخرى من سفينة إلى أخرى في أعالي البحار. وبعد ذلك تبحر السفينة المتلقية إلى ميناء تابع لكوريا الشمالية، وهو غالبا ميناء نامبو، وتقوم بتفريغ حمولتها غير المشروعة. ونحن نعرف أسماء هذه السفن، وأسماء الأفراد والشركات الذين يملكونها، ولكن لا يزال هناك أعضاء في اللجنة يمنعوننا من اتخاذ إجراءات. وهو تصرف يثير الشكوك على نحو خطير حول قاعدة رئيسية تحكم عمل اللجان – أي مبدأ اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.

وربما سمع الأعضاء انتقادا مفاده أن اللجنة لا تولي اهتماما كافيا للمعاناة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والعكس هو الصحيح. فقد بذلت اللجنة جهودا كبيرة لكفالة وصول المعونة الإنسانية إلى النساء والرجال والأطفال المحرومين من الضروريات الأساسية. ومنذ منتصف عام 2018، تمكنا نحن اللجنة من منح أكثر من 75 إعفاء إنسانيا مختلفا، دعما لمجموعة واسعة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ولكن، كما علمنا من أولئك المطلعين على الحالة الميدانية، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن السلع المخصصة للأغراض الإنسانية تتراكم على الحدود بين الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأن بيونغ يانغ لا تسمح لها بالمرور، متعللة بمرض فيروس كورونا. ولذلك فبينما قامت اللجنة بدورها في كفالة وصول المعونة إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن المسؤولية تقع الآن على عاتق الحكومة.

وفي نهاية فترة ولايتي، قمنا بتبسيط وتحسين آلية حصول الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية على إعفاءات من الجزاءات لأسباب إنسانية. ومع تقديم مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم 7، تمنح اللجنة الجهات الفاعلة الإنسانية فترات إعفاء قياسية أطول، وهي تسعة أشهر مقارنة بستة أشهر، من بين أمور أخرى. وهذا نجاح متواضع ولكنه يعالج على نحو كاف الشواغل داخل المجتمع الإنساني.

وإحدى المسائل التي أشرت إليها سابقا ظلت تقلق اللجنة لأكثر من عامين. وظلت القيود المفروضة على تسليم البنزين والديزل وزيت التدفئة وغيرها من المنتجات النفطية المكررة لجمهورية كوريا

الشـــعبية الديمقراطية غير فعالة إلى حد كبير منذ أن اعتمدها المجلس بالإجماع في كانون الأول/ديســـمبر 2017. ويحدد القرار 2397 (2017) تســـليم هذه المنتجات في 000 500 برميل في الســـنة. ومن واجب جميع الدول الأعضاء، إلى جانب الأمانة العامة، كفالة عدم تجاوز ذلك العدد. وقد يحسب المرء أن هذا أمر هين. فالدول الأعضــاء تبلغ عن عمليات التسـليم التي تخطط لها وفقا للمقياس المسـتخدم في القرار – أي البراميل. وتحصـــي الأمـانـة العـامـة هذه البراميل، وتخطر المجتمع الـدولي قبل الاقتراب من بلوغ الحد الأقصى للنفط.

ولكن من الناحية العملية، تصــر بعض الدول الأعضــاء على الإبلاغ باسـتخدام مقياس الأطنان وليس البراميل. ولن تكون هذه مشـكلة لو وافقت هذه الدول على الســماح للأمانة العامة بإجراء التحويل – فهي عملية حسابية بسيطة لا غير. غير أن تلك الدول الأعضاء في المجلس تدعي أن إيجاد معدل التحويل عملية معقدة جدا. والواقع أن تلك الدول قد تحايلت باستمرار على القرار الذي وافقت عليه. وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات مكرســة لحل هذه المســألة. وعرضـــناها حتى على المجلس مرتين، حيث لم نجد حلا مرة أخرى. وفي محاولة أخيرة، دعوت السـفراء الرئيسـيين إلى اجتماع لحل هذه المسـألة. لكن اثنين منهم رفضـا الانضـمام إليَّ لإيجاد حل. بل عرضــنا اسـتخدام جداول تحويل بسـيطة تسـتخدمها الشـركات، مثل جداول غازبروم أو بريتيش بتروليوم، ولكن تلك المقترحات رفضت أيضا.

ويبدو من غير المعقول عدم تمكن بلد أرســل أول ســاتل إلى المدار قبل أكثر من 60 عاما، وبلد آخر احتفل بذكرى الهبوط على سـطح القمر قبل أسـبوعين فقط، من إجراء تلك العملية الحسـابية البسـيطة. ويمكن حل هذه المسـألة إذا توفرت الإرادة السـياسـية. وأحث خلفي، أيا ما سـيكون، على مواصـلة الإصـرار على هذه المســألة الهامة. ومن واجبنا العمل على إنجاح هذا المسـعى، كما هو الحال بالنسـبة لتنفيذ جميع الجزاءات الأخرى، ومصــداقية المجلس على المحك. ولا يسـعني إلا أن أقول لخلفي ألا يسـتسـلم، حتى لو تعرض لهجوم شـخصــي. فقد تم انتخابنا نحن الأعضــاء العشـرة المنتخبين في مجلس الأمن كي ندافع عن القانون الدولي والأمم المتحدة. وعلينا أن نتخذ موقفا لتنفيذ ما قرره مجلس الأمن.

ثانيا، اسمحوا لي أن أقول بضـع كلمات عن الطريقة التي يضطلع بها المجلس بأعماله فيما يتعلق بالجزاءات. إن اللجان حيوية لضــــمان تمكن المجلس من التصـــــدي للأخطار التي تهدد الســـلام والأمن الدوليين. وقد لا تحظى الجزاءات دائما بالشـعبية، ولكنها تظل أداة لا غنى عنها لتوجيه الحكومات والجهات الفاعلة الســياســية الأخرى نحو حل المنازعات التي قد تؤثر على أمن مناطق بأكملها وبما يتجاوز نطاقها. ويتطلب ترؤس لجنة من لجان الجزاءات القدرة على التحمل والتصـميم. ويتحمل الأعضـاء العشرة المنتخبون عبئا ثقيلا في هذا الصــدد. وأثني على جميع الرؤســاء وأفرقتهم، ممن يؤدون دورا أســاســيا في نجاح عمل مجلس الأمن.

وقبل عامين، أثار سلفي السفير الهولندي كاريل فان أوستيروم، بصفته رئيسا للجنة المنشأة بموجب القرار 1718 (2006)، مسـألة تقاسـم الأعباء في ملاحظاته التي أدلى بها قبيل المغادرة. وأنا أردد وجهات نظره. لقد حان الوقت للأعضـــاء غير المنتخبين في هذا المجلس أن يتحملوا نصـــيبهم العادل. وقد لا يكون من المناسب أن يرأس عضو دائم في المجلس لجنة الجزاءات الخاصـة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن ذلك لا ينطبق على لجان الجزاءات الأخرى. ونتعاون أنا وفريقي مع ممثلي الأعضـــاء الخمســة الجدد لكفالة أن يكون خلفي، أيا كان، مستعدّاً عندما يتولى الرئاسـة في 1 كانون الثاني/يناير. وأود الآن أن أشكر

الأمين الأول للجنتنا، ديفي ماكناب، وفريقه المتميز في شعبة شؤون مجلس الأمن، على دعمهم لمهمتي في كل يوم. لقد كانوا شركاء رائعين للفريق بأكمله في البعثة الألمانية. ونحن ممتنون لمهنيتهم وخبرتهم العميقة.

ونقطتي الثالثة هي ما ينبغي تغييره في نظام جزاءات الأمم المتحدة. إن فترة سنتين في المجلس ليست بالطويلة جدا، ولكنها طويلة بما يكفي لملاحظة أوجه القصور.

ومن بين أوجه القصور الواضحة في هذا الأمر ظروف عمل أعضاء أفرقة الخبراء. فهم يؤدون دورا لا غنى عنه في عمل نظام جزاءات مجلس الأمن، ولكن عندما يتعلق الأمر بالأجور والاستحقاقات وترتيبات السفر وغير ذلك من جوانب الوظيفة، فإنهم يُعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية مقارنة بموظفي الأمم المتحدة الدائمين. ولا بد من تغيير ذلك.

وعلى الرغم من أن ذلك ليس جزءا من لجنة الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية، فإنه لا يفوتني أن أشير إلى الحالة المتعلقة بأمين مظالم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. فأمين المظالم يعمل في نفس ظروف عمل الخبراء المذكورين آنفا. غير أنه يمكن النظر إلى اعتماده على غيره في أداء عمله – بما في ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بمتى يسافر وأين يستمع إلى الشهود – باعتباره أمرا يعرض استقلاليته للخطر. والأدهى من ذلك، كما تبدو الأمور الآن، أن هناك خطرا حقيقيا من أن ترفض المحاكم إنفاذ الجزاءات في ولاياتها القضائية. ويتعين على المجلس أن يعزز مؤسسة أمين المظالم وأن يعتبرها نموذجا للضمانات وسبل الانتصاف المماثلة في جميع نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

وقد أصبح واضحا، خلال التوعية التي قمنا بها لعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن بلدانا كثيرة إما لم تكن على علم بالالتزامات المفروضة عليها بموجب جزاءات مجلس الأمن أو تشعر بأنها لا تلقى معاملة عادلة بسببها. وإنني أحث الأمم المتحدة على توفير المعلومات والتدريب حتى تكون جميع الدول الأعضاء على علم بالتزاماتها وقادرة على الوفاء بها.

وأود أن أختتم بياني بشكر فريقي: ليلى ديل كولي (هولندا)، التي كنا محظوظين بأن تكون معنا بعد أن خدمت في منصب مماثل خلال ولاية سلفي والتي كانت إضافة ممتازة لفريقنا، وكريستوف برانر من البعثة الألمانية، الذي ساندني في عملي في كل خطوة على الطريق. لقد كان هذا الطريق صعبا.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا

أود أن أثير ثلاث نقاط بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. وأود أن أتكلم عما كان ينبغي لنا أن نحققه وما حققناه وما يمكننا تحقيقه.

سأبدأ بالنقطة الأولى. إن أمامنا الآن، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، فرصة فريدة للمساعدة في صنع السلام في ليبيا. فنحن نعلم جميعا أن أحد أهم إسهامات المجلس هو ضمان التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة. ولذلك، اغتنمت كل فرصة سانحة، بصفتي رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا، لدعوة أعضاء اللجنة والمجلس، فضلا عن عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى الوفاء بهذا الالتزام.

وقد كان نجاحنا محدودا. فلا تزال الانتهاكات الصارخة لحظر الأسلحة مستمرة حتى يومنا هذا على الرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر برلين في كانون الثاني/يناير والمكرسة في القرار 2510 (2020). وتوضح ذلك تقارير فريق الخبراء عن وجود مجموعة فاغنر والمرتزقة السوريين، علاوة على وجود أسلحة من تركيا أو الإمارات العربية المتحدة. ولذلك، فإن رسالتي الرئيسية اليوم لا تزال هي أنه يجب على الجميع تنفيذ الحظر على الأسلحة. ويجب على جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب مغادرة ليبيا.

وتتعلق نقطتي الثانية بما حققناه. وهذا أمر متواضع جدا. لقد قطعنا بالفعل شوطا طويلا، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومع ذلك، أحرزنا تقدما ملموسا بشأن عدة نقاط. وكان رصد الحظر المفروض على الأسلحة أولويتنا الرئيسية. وقد نظمنا إحاطات للجنة بشأن تنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة؛ وشجعنا فريق الخبراء على موافاة أعضاء اللجنة بآخر المستجدات باستمرار؛ وتعاونا مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتزويدنا في نيويورك بآخر المستجدات عن الحالة. وفيما يتعلق بحظر السفر، رصدنا عن كثب حالات عدم الامتثال وشرعنا في استثناءات غير مسبوقة لأسباب إنسانية. وفيما يتعلق بتجميد الأصول، تواصلنا مع الدول الأعضاء بشأن عدد من مسائل التنفيذ المعقدة.

وقد تابعت اللجنة عن كثب تماما محاولة لتصدير النفط بصورة غير مشروعة وأسهمت في حماية موارد ليبيا الطبيعية. وأحدث ذلك أثرا بالفعل. وبدأنا تحديث مذكرة التنفيذ بشأن حظر السفر وعملنا لإعداد مشروع مذكرة مساعدة على التنفيذ، تغطي الجزاءات النفطية. وشرعتُ كذلك في عملية تحديث المبادئ التوجيهية للجنة، التي لا تزال تجسد وضع النظام في عام 2011. ولا يزال هذا العمل جاريا، وآمل أن نتمكن قريبا من التوصل إلى توافق في الآراء. وتجري اللجنة حاليا مداولات بشأن إدراج منتهكي القانون الدولي وحقوق الإنسان في القائمة. وإذا ما تمت الموافقة على ذلك، ستكون اللجنة قد فرضت جزاءات على أفراد للمرة الأولى منذ عام 2018. وفي هذا المقام أيضا، ما زلت آمل في التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس.

وقد عقدت، بصفتي رئيسا، اجتماعين للجنة الجزاءات بشأن تنفيذ تدابير الجزاءات بمشاركة عدد من الدول الأعضاء في المنطقة والمنظمات الإقليمية. كذلك عقدنا اجتماعا مشتركا مع لجنتين أخريين للجزاءات بشأن مسائل شاملة في العام الماضي وتواصلنا مع هيئة الاستثمار الليبية لمناقشة تنفيذ تدبير تجميد الأصول في مناسبتين.

كذلك أسـهمت ألمانيا بصـفتها الوطنية كمشـاركة في القيام بالصـياغة فيما يتعلق بملف الجزاءات المفروضة على ليبيا.

وتتعلق مجموعة النقاط الثالثة والأخيرة التي سأتناولها بما يمكننا تحقيقه. واسمحوا لي هنا بأن أكون أكثر تعميما بعض الشـــيء في ملاحظاتي. وتتعلق أولى ملاحظاتي بالتوعية. فمن أجل أن يكون للجزاءات تأثير يتجاوز الرسـائل السـياسـية، لا بد من تنفيذها. وثمة تفاوت كبير في التنفيذ بين الدول الأعضــاء في الأمم المتحدة – فهو صـــــارم في بعض الأماكن، وغير موجود في أماكن أخرى. ولذلك، يجب أن تكون التوعية بشأن تنفيذ الجزاءات جزءا رئيسيا من عمل اللجنة من أجل مساعدة الراغبين في التنفيذ ولكنهم غير قادرين عليه ولتشـــجيع القادرين على التنفيذ ولكنهم غير راغبين فيه. فنحن لم نسـتغل بعد كامل الإمكانات للوصول إلى عموم الدول الأعضاء. واعتبر مسألة وجود اتفاق عام على هذا الأمر داخل المجلس خبرا سارا.

وملاحظتي الثانية بشأن الشفافية. فالجزاءات دائما ما تأخذ بعدا سياسيا. والإشـهار والفضـح جزء أسـاسـي من أي مجموعة جزاءات. ولذلك، من الأهمية بمكان إيجاد شـفافية. ويجب أن يشـمل هذا شـفافية بشأن انتهاك الجزاءات التي يفرضـها مجلس الأمن. وخلافا لنظم الجزاءات الأخرى، لا ينص النظام الداخلي للجنة الجزاءات المفروضـــة على ليبيا على نشـــر جميع تقارير فريق الخبراء المعني بليبيا فيما يتعلق بالجزاءات. وينبغي لجميع أعضاء اللجنة أن يتحلوا بالشجاعة لتصحيح هذا الأمر.

وتتعلق نقطتي الثالثة باتخاذ القرارات. لقد كان التعاون مع الزملاء في اللجنة ممتازا. ومع ذلك، لم تتمكن اللجنة في كثير من الحالات من الاضطلاع بمسؤوليتها. وأعتقد أن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أنه لا يمكن اتخاذ جميع القرارات إلا بالإجماع. وسـيزداد عمل اللجنة زيادة كبيرة إذا أمكن على الأقل اتخاذ القرارات بالأغلبية بشأن المسائل الإجرائية.

ونقطتي الرابعة بشأن الاتساق. إن الأمانة العامة وفريق خبراء لجنة القرار 1970 يضطلعان بعمل ممتاز. ومع ذلك، فإن الإطار المؤسسي الذي تتعامل الأمم المتحدة مع الجزاءات في سياقه ليس كافيا بكل بساطة. فمجلس الأمن يحتاج إلى أمانة واحدة للجزاءات، تكون مسؤولة عن جميع نظم الجزاءات. بل إن هذا الأمر أهم من التوعية فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات. ومن الضـروري التأكد من أن متابعة تنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تتسم بالفعالية والاتساق والكفاءة.

واسـمحوا لي أن التعليق ببضـع كلمات بشـأن البعد الإنسـاني. لقد أجرينا مناقشـات محتدمة في مجلس الأمن بشأن الأثر الإنساني للجزاءات. وينبغي أن يكون هناك أدنى شك في أن لجان الجزاءات يجب أن تكفل منح الإعفاءات القائمة لأغراض إنسـانية بسـرعة وعلى نحو موثوق. وعندما لا يكون الأمر كذلك، فإن شرعية المجلس بشأن الجزاءات تتضرر. ولذلك، فإن من الأنباء السارة أن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا في هذا الصدد. وفي خضم جائحة مرض فيروس كورونا، يكتسي هذا الأمر أهمية بالغة.

وتتعلق ملاحظتي الأخيرة بالمسـؤولية. إننا، بصـفتنا أعضـاء في مجلس الأمن، نتقاسـم المسـؤولية عن تعلم هذه الدروس. ونعلم جميعا أن هذه المسـألة ليسـت مسـألة تقنية. وهذا يعني أننا بحاجة إلى الدخول مرارا وتكرارا في مناقشة جادة بشأن هذه المسائل، وإن كانت مؤلمة في بعض الأحيان. وأعتقد اعتقادا راسخا أن إثارة هذه المناقشة، وإن كانت مؤلمة، مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الرئيس.

وفي الختام، أود، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن سلفي، السفير يورغن شولتز، وفريقي، أن أغتنم هذه الفرصـــة لأشـــكر فريق الخبراء على عمله الممتاز. وينبغي أن يكون الفريق قادرا على الاعتماد على

تعاون الدول الأعضاء. وفي أعقاب اعتقال أحد الأعضاء السابقين في اللجنة، أكدت باستمرار على ضرورة احترام الدول الأعضاء لامتيازات وحصانات الخبراء الموفدين في بعثات.

وأود أيضا أن أشكر السيدة سناء خان وفريقها في شعبة شؤون مجلس الأمن على دعمهم الرائع. وأعرب بالشكر على نحو خاص للسيدة تيفاني جنكينز والسيدة أغابي نيرينغ من البعثة الألمانية لدى الأمم المتحدة، الخبيرتان لدينا فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على ليبيا. وهما الأفضل.

وعلى الرغم من أن خلفي لم يحدد بعد حتى الآن، أود أن أؤكد للرئيس القادم للجنة دعمي في تسليم المهام بشكل سلس.

المرفق الخامس

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، خوسي سينغر ويسينغر، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي

[الأصل: بالإسبانية]

أعرب عن امتناني لجنوب أفريقيا، رئيسة مجلس الأمن ونائبة رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي، على إتاحة الفرصة لي لتبادل بعض الأفكار بشأن تجربتي أثناء ولايتي بصفتي رئيس لجنة 2374 (2017)، على أمل أن تزود الرئيس الجديد وغيره بالمعلومات والتوجيهات ذات الصلة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أنوه على النحو الواجب بالعمل الهام الذي قامت به شعبة شؤون مجلس الأمن دعما لرئيس وأعضاء لجنة 2374 (2017) حتى تتمكن من أن تكون فعالة في أداء أعمالها، في تنفيذ القرار 2374 (2017)، من الناحيتين الإجرائية والموضوعية على حد سواء، بما في ذلك المسائل اللوجستية، وفي العمليات الانتقالية التي تنطوي على التدريب التمهيدي للأعضاء والخبراء الجدد.

وعلاوة على ذلك، فإننا ننوه على النحو الواجب بالدور الأساسي الذي يضطلع به فريق الخبراء في دعم اللجنة في تنفيذ الولاية المحددة في القرار 2374 (2017)، لا سيما في تزويد اللجنة بالمعلومات ذات الصلة بإمكانية تعيين الأفراد وفقا للمعايير المقررة، وتنفيذ التدابير المتفق عليها، وتحديث الأشخاص الواردة أسماؤهم في قائمة الجزاءات.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أهمية دعم عمل فريق الخبراء في مساعدة اللجنة على الوفاء بولايتها، ونعني بذلك منحها الاستقلالية اللازمة لإجراء تحليل موضوعي للمعلومات المجمعة، بحيث تكون لدى اللجنة خلفية أساسية واسعة تسمح لها بالاضطلاع على نحو أفضل بالمهام الموكلة إليها.

وركزت الجمهورية الدومينيكية، في توجيه أعمال اللجنة، على التنفيذ الكامل والفعال لولايتها الأساسية، مشددة على الشفافية وتعزيز الحوار والمشاركة ذات الصلة والشاملة والتحليل المستقل والموضوعي والمعالجة المناسبة للمعلومات الحساسة. ومما لا شك فيه أن عمل اللجنة في هذه المجالات وغيرها يمكن، بل ينبغي مواصلة تحسينه.

وفيما يتعلق بتحسين الشفافية، فإن مشاركة الدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما بلدان المنطقة، في بعض الاجتماعات غير الرسمية للجنة ستسهم في بناء الثقة وتحسين فهم ودعم نظام الجزاءات، مما يتيح مزيدا من الوضوح ويشجع على الامتثال لالتزاماتها، مع تزويد اللجنة بمعلومات إضافية تضمن أعلى مستوى من الموضوعية والعدالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيارات رئيس اللجنة إلى مالي والمنطقة – في حالتي من 16 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019 – تتيح فرصة كبيرة – وينبغي أن تحظى بالأولوية في برنامج العمل – لعقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة الرئيسية والحصول على المعلومات ذات الصلة من المصادر الأولية، مما يعزز فهم الجزاءات فهما أفضل، بما في ذلك عمليتي الإدراج في القائمة والرفع منها.

ولسوء الحظ، فإن وباء فيروس كورونا قد أثر على طرائق العمل في جميع المجالات، بما في ذلك عمل اللجنة، إذ حصر الاجتماعات وجها لوجه في شكل افتراضي واشترط تأجيل الزيارات إلى المنطقة إلى

أن تسمح الظروف بذلك، على الرغم من وجوب دراسة إمكانية تنسيق زيارة في الأجلين القصير والمتوسط في إطار هذه الطريقة. والتحدي الآخر هو تأثير الانقلاب الذي وقع في مالي في آب/أغسطس الماضي، وهو حدث يقوض النظام الدستوري وقد يؤدي خلال عملية الانتقال نحو استعادة الديمقراطية إلى تأخير تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتقويض الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

وأخيرا، أود أن أشكر جميع أعضاء اللجنة، وكذلك هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على عملهم الاستثنائي ودعمهم خلال فترة ولايتي، مبرهنين بصورة صادقة على التزام كل واحد منا بالمساهمة في السلام الأمن والاستقرار الدائم في البلد.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا، بصفته رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا

إن الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا هيئة فرعية هامة لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبصفتي رئيس الفريق العامل المخصص، أود أن أُوافي المجلس بمعلومات عن عمله، ولا سيما الأنشطة التي اضطلع بها في عامي 2019 و 2020. وقد تم تقصير هذه الفترة بسبب الآثار السلبية لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفيما يتعلق بأنشطة الفريق العامل المخصص في عام 2019، فقد عقد اجتماعه الموضوعي الأول في 29 أيار/مايو 2019 وركز على مسألة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا، ولا سيما الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها كمحرك رئيسي للنزاعات، والخيارات المتاحة لمنع نشوب النزاعات، فضلا عن إدارة النزاعات وحلها. وكان الأساس المنطقي للتركيز على هذا الموضوع هو أن كثيرا من النزاعات في أفريقيا يغذيها انتشار الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، مما له آثار هائلة على الاستقرار الإقليمي، ويمكن القول على السلم والأمن الدوليين.

وقد تناولت العديد من الدراسات، بما فيها دراسات الأمم المتحدة، الصلة المباشرة بين الاستغلال غير المشروع لموارد أفريقيا الطبيعية والتجارة فيها. ومن المسلم به أيضا أنه أحد الأسباب الجذرية والدوافع الرئيسية لمعظم النزاعات المستعصية على الحل في القارة الأفريقية. وقدم مقدمو الإحاطات والمشاركون على السواء، بمن فيهم ممثلون من الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، توصيات هامة في مجال السياسات العامة ومقترحات ذات صلة.

وعقد الاجتماع الثاني للفريق العامل المخصص في 21 حزيران/يونيه 2019 وركز على موضوع إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما دور المشاركة في جهود الإصلاح وتولي زمامها على الصعيد المحلي. وكان الأساس المنطقي للتركيز على هذا الموضوع مبنيا على الفهم بأنه يمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يعتمدا على مزاياهما النسبية لضمان أن يقوما بدور رئيسي في دعم إجراء تحليل أكثر فعالية للنزاعات فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن.

إن مفهوم الشمولية في إصلاح قطاع الأمن أمر أساسي؛ وكذلك التغلب على العجز في الثقة بين قوات الأمن والمجتمعات المحلية. ولذلك، من المهم تطوير آليات حوار من أجل التقارب بين السكان والمؤسسات الأمنية، مع ضمان أن يسهم السكان في تصميم وتنفيذ عملية إصلاح قطاع الأمن. كما برزت الملكية المحلية كجزء من واقع رئيسي معاصر لإصلاح فعال لقطاع الأمن.

وعقد الفريق العامل المخصص اجتماعا ثالثا في 9 آب/أغسطس 2019 للنظر في الأعمال التحضيرية للاجتماع التشاوري السنوي الثالث عشر المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد سلطت ضرورة تبادل أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الأفكار بشأن المسائل المشتركة التي تؤثر على القارة الأفريقية – بما في ذلك وضع توصيات مشتركة ونهج مشترك لمنع نشوب النزاعات وحلها من أجل التصدي بصفة خاصة للنزاعات الطويلة الأمد في القارة الأفريقية – الضوء على أهمية هذا الاجتماع.

وقرر المجلسان، وفقا للممارسة المعتادة، عقد اجتماعين في أديس أبابا بتخصيص اليوم الأول، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، للحلقة الدراسية غير الرسمية الرابعة حيث نوقش موضوعان: أولا، إسكات البنادق في أفريقيا وثانيا، طرائق القيام بمهام في القارة. وخصص اليوم الثاني، 24 أكتوبر 2019، للاجتماع التشاوري السنوي المشترك الثالث عشر، الذي ركز على الحالة في ليبيا والحالة في جنوب السودان وتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، عقد الفريق العامل المخصص أيضا جلسات عمل مشتركة هامة بين لجنة خبراء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وخبراء مجلس الأمن نفسه يومي 2 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وعُقد هذا الاجتماع المشترك في سياق حلقة العمل الثالثة، التي ركزت على مسائل إسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020 ومنع نشوب النزاعات والوساطة، وبناء السلام والحفاظ عليه ومكافحة الإرهاب وتغير المناخ ودعم عمليات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وتكفل هذه التبادلات بين لجنة خبراء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وخبراء مجلس الأمن أننا نتبادل ونطلع خبراء الاتحاد الأفريقي على أساليب عمل مجلس الأمن، الأمر الذي يكتسي أهمية حاسمة لتعزيز التعاون والشراكة بين المجلسين في مجال السلام والأمن.

وفيما يتعلق بأنشطة الفريق العامل المخصص في عام 2020، تقرر أن ينظر عدد من الاجتماعات في مواضيع هامة تتماشى مع ولايته. بيد أن أنشطة الفريق العامل المخصص لم تسلم من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 التي أدت إلى إلغاء عدد من هذه الخطط. لكن الفريق العامل المخصص عقد اجتماعا هاما، وإن كان إلكترونيا، للتحضير للاجتماع التشاوري السنوي المشترك الرابع عشر بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ومن ثم عقد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعهم الاستشاري السنوي المشترك الرابع عشر يومي 29 و 30 أيلول/سبتمبر 2020 على منصة إلكترونية. ووفقا للممارسة السابقة، ناقش أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مسائل السلم والأمن في أفريقيا.

وتبادل أعضاء المجلسين الآراء، في الحلقة الدراسية غير الرسمية المشتركة الخامسة التي عقدت في 29 أيلول/سبتمبر 2020، بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة إذ تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها والاتحاد الأفريقي إذ يحتفل بالذكرى السنوية السابعة والخمسين لإنشائه. كما تداول أعضاء المجلسين بشأن الموضوع البارز المتمثل في إسكات المدافع، ولا سيما الطرق الكفيلة بتهيئة الظروف المواتية لتنمية أفريقيا.

وبحث أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بمناسبة الاجتماع الاستشاري المشترك الرابع عشر، الذي عقد في 30 أيلول/سبتمبر 2020، موضوعين؛ هما الحالة في الصومال والحالة في مالي ومنطقة الساحل. واعتمد المجلسان في ختام هذا الاجتماع بيانا للاحتفال بهذه المناسبة.

وختاما، فإن ولاية الفريق العامل المخصص محددة للغاية، وهي الاضطلاع بدور حاسم في مساعدة مجلس الأمن وتقديم المشورة له بشأن النهج المتبعة لمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر الفريق العامل المخصص منبرا للانخراط في المسائل الصعبة ومناقشتها. وكذلك

يتيح للمجلس فرصـــة للمشـــاركة في النظر في مســـائل الســـلام والأمن الهامة على نحو مفتوح وشـــفاف وغير تصادمي.

وقد سعت جنوب أفريقيا، خلال فترة رئاستها للفريق العامل المخصص، إلى كفالة أن تقترح الدول المنتخبة والدائمة العضـــوية في مجلس الأمن، عندما تنخرط في مهمتها الجماعية، نُهجا فريدة ومبتكرة لمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا.

إنني أشـــكر جميع الوفود على دعمها ومشـــاركتها النشـــطة في أعمال وأنشـــطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها خلال فترة رئاستي. ويحدوني الأمل في أن يستفيد خلفنـا من هـذا العمـل المتين ومن التعـاون الجيـد بين مجلس الأمن ومجلس الســـلم والأمن التـابع للاتحاد الأفريقي.

وأغتنم هذه الفرصــة لأشـكر السـفيرة فاطمة محمد وفريقها في بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة والسـيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المسـاعدة لأفريقيا، وفريقها، والسـيدة بيينسـي غاواناس، وخلفها، السـيدة كريسـتينا دوارتي، في مكتب المسـتشـارة الخاصــة لأفريقيا. كما أشـكر الأمانة العامة للأمم المتحدة على دعمها. وكذلك أشـكر حكومتي إثيوبيا والسـودان على تيسـير زيارتي مجلس الأمن إلى أديس أبابا وجوبا، جنوب السودان، في عام 2019.

وكذلك أشـكر الدول الأفريقية الثلاث الأعضـاء في مجلس الأمن لعام 2019، وهي جنوب أفريقيا وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية، وتشكيلة عام 2020 التي تضم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس وهي جنوب أفريقيا والنيجر وتونس، فضـلا عن سـانت فنسـنت وجزر غرينادين، التي دعمت وأبدت تضـامنا لا يتزعزع بشـأن المسـائل الأفريقية. كما أشـكر فريق جنوب أفريقيا الذي يقوده السـفير غوليسـا مفنديسـو مابونغو، نائب الممثل الدائم، والسـيد مارتينوس فان شـالكويك، المنسـق السـياسـي، والسـيدة كغوغيلو ثيرمينا موغاشوا، نائبة المنسق السياسي.